

الحوار الوطني في المملكة الأردنية الهاشمية عن مستقبل العمل

25-26 تشرين الأول/أكتوبر 2016

مبادرة مستقبل العمل المنشوية - مقدمة

يمر عالم العمل بعمليات تغييرٍ كبرى. وثمة عدة عوامل تغيره بدءاً من التطور التكنولوجي المستمر ومروراً بأثر تغير المناخ وانتهاءً بالطابع المتغير للإنتاج وفرص العمل. وبغية فهم هذه التحديات الجديدة والتصدي لها بفاعلية، أطلق غاي رايدر المدير العام لمنظمة العمل الدولية مبادرة "مستقبل العمل" التي تساعد منظمة العمل الدولية والهيئات الثلاثية المكونة لها في تعزيز فهمها لهذا التحول واتخاذ قرارٍ بشأن أفضل سبل تعديل السياسات بهدف تحديد الفرص الناجمة عنه والاستفادة منها.

الأهداف الرئيسية

تتمثل الأهداف الرئيسية للمبادرة في الفهم المشترك للقوى المغيّرة لعالم العمل وما الذي يعنيه ذلك بالنسبة للحكومات والنقابات العمالية وأصحاب العمل، وتوفير منتدى عالمي ببناء لتبادل الأفكار والمعلومات بين الهيئات الثلاثية المكونة لمنظمة العمل الدولية ووضع سياساتٍ بديلة وتعزيزها وأيضاً ممارساتٍ جيدة يمكن للحكومات والنقابات العمالية ومنظمات أصحاب العمل الاستعانة بها بغية تلبية احتياجات أعضائها مستقبلاً.

الحوارات الوطنية حول مستقبل العمل

إن كافة الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية مدعوة في عام 2016 لإجراء حواراتٍ وطنية عن مستقبل العمل مع التركيز على أربعة مواضيع رئيسية هي العمل والمجتمع، وفرص العمل اللائق، وتنظيم العمل، والإنتاج وحوكمة العمل.

2017-2018

سُتُشكّل في عام 2017 اللجنة العالمية رفيعة المستوى لمستقبل العمل بهدف الوقوف على نتائج الحوارات الوطنية وغيرها من النتائج التي تراها ضرورية. وتُنشر اللجنة تقريراً وتوصيات في عام 2018.

2019

سُتدعى كل الدول الأعضاء في النصف الأول من عام 2019 لعقد فعالياتٍ احتفاءً بمئوية منظمة العمل الدولية ومناقشة تقرير اللجنة. وستنوّج مبادرة مستقبل العمل بعقد مؤتمر العمل الدولي 2019 مع إمكانية اعتماد إعلانٍ مؤني.

يركز الحوار الوطني الأردني عن مستقبل العمل والذي يجمع الشركاء الثلاثة والشركاء الاجتماعيين فضلاً عن وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص وخبراء في مجالاتٍ معنية على المواضيع التالية:

1 إدارة التحول الديمغرافي

إن زهاء نصف سكان الأردن الذين يفوق عددهم 9 ملايين نسمة هم دون سن 19 عاماً. وقد بلغ معدل البطالة في المملكة 13 في المائة عام 2015¹، ما يستدعي التركيز على توفير فرص عملٍ للقوى العاملة المتزايدة. ومما يثير القلق تدني نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة وارتفاع معدل بطالتها وهما يبلغان 37 و22.5 في المائة على التوالي.

ولمواجهة هذه التحديات الهائلة، وضعت الحكومة الأردنية فرص العمل والعمل اللائق في صميم استراتيجية التشغيل الوطنية التي أطلقتها عام 2011، كما تتضمن رؤية الأردن 2025 أهدافاً واضحة عن الحد من البطالة.

2 الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي في سياق النزوح الجماعي للسكان

بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2016، بلغ عدد اللاجئين السوريين المسجلين في الأردن 656400 لاجئ، يعيش معظمهم في المدن وخارج مخيمات اللاجئين².

وقد شكل تدفق اللاجئين ضغوطاً إضافية على المجتمع الأردني والموارد الطبيعية والاقتصاد، ومنه سوق العمل. وازدياد المنافسة على فرص العمل يؤثر على سبل العيش والتماسك الاجتماعي بين اللاجئين السوريين وأفراد المجتمعات المضيفة في الأردن.

وكانت الحكومة الأردنية قد وافقت من خلال اتفاقية قُدمت في مؤتمر مانحي سوريا بلندن مطلع 2016 على استيعاب عددٍ محدّد من السوريين في سوق العمل مقابل زيادة إمكانية وصوله إلى السوق الأوروبية وزيادة الاستثمارات والقروض الميسرة المقدمة له.

ويمتلك الأردن سجلاً حافلاً في مجال إدماج الأجانب في السابق. ما الذي ينبغي فعله لضمان استمرار هذا الأثر الإيجابي على سوق العمل والاستقرار الاجتماعي؟

3 إدارة التغيير التكنولوجي من أجل خلق فرص عملٍ أكثر وأفضل

يُساهم قطاع التكنولوجيا بنحو 12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن، ويعمل فيه عشرات الآلاف. ولكن بغية تحقيق الطموح المتمثل في أن يغدو مركزاً إقليمياً رئيسياً للتكنولوجيا يقدم فرص عملٍ نوعية إلى كثيرٍ من الشباب الأردني الداخل إلى سوق العمل، ينبغي تنفيذ استثماراتٍ لاستيعاب خريجي التعليم العالي والتقدم نحو اقتصاد المعرفة.

4 إدارة أثر التغيير المناخي على فرص العمل

على الرغم من أن الزراعة لا تشكل إلا 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للأردن، إلا أنها تُعتبر مصدراً مهماً لسبل كسب العيش. ولكن الأردن يُصنّف ضمن أفقر الدول بالمياه. ولندرة المياه أثر كبير على الإنتاج والدخل، وهي تهدد فرص العمل المستقبلية، لاسيما في الزراعة.

ومن أحدث الجهود التي يبذلها الأردن لحل هذه المشكلة هو مشروعُ لبناء محطةٍ لتحلية المياه في خليج العقبة مع تركيب خط أنابيب يربط البحر الأحمر بالبحر الميت.

وفي إطار الجهود الرامية إلى الحد من الاعتماد على صادرات الوقود الأحفوري الملوثة وباهظة الثمن، يسعى الأردن أيضاً إلى توليد 10 في المائة من طاقته الكهربائية باستخدام مشاريع استثمار طاقة الرياح والطاقة الشمسية بحلول عام 2020³. ومن الأسئلة المهمة المطروحة اليوم هو كيف يمكن للأردن زيادة اعتماده على مصادر الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة بغية خفض النفقات وخلق فرص عمل؟

سُتُغني نتائج الحوار الوطني الأردني وتوصياته مؤتمراً إقليمياً يُعقد مطلع عام 2017 لمناقشة مستقبل العمل في الدول العربية والمرحلة المقبلة من برامج منظمة العمل الدولية في الأردن.

¹ في النصف الثاني من عام 2016، بلغ معدل البطالة العام في الأردن 14.7 في المائة.

² تستند الأرقام إلى بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=107> وتشير تقديرات الحكومة إلى أن إجمالي عدد السوريين في الأردن يتجاوز 1.3 مليون سوري.

³ جوردان تايمز: "المملكة تسير على الطريق الصحيح نحو تحقيق هدف الطاقة الخضراء لعام 2020": زر الموقع: <http://www.jordantimes.com/news/local/kingdom-track-meet-2020-green-energy-target>